دونم المذكورة تساوي ٦ر٥٪ من مساحة فلسطين الاجمالي (ص٠ ٢٠) فان مساحة فلسطين الاجمالية يجب ان تكون اذن وعلى ضوء النسبة المذكورة ٢١٤ر١٤٨ر٢٩ دونما . وهذا الرقم يختلف عن مساحة فلسطين كما ذكرها سعيد حماده ، بـ ٢٤٨٢٨٤٨١٤ دونما (مساحة فلسطين حسب مصدر حماده ٤٠٠ر٣١٩ر٢) وعن المساحة التي ذكرها سمبسون بـ ٢١٤ر٩٩٠ر٢ دونما ، فهل زيادة ما يقارب ثلاثة ملايين دونم هي زيادة بسيطة ؟

وعند حديث الكاتبة عن فترة ما بعد ١٩٤٨ ، اساءت الاستفادة ايضا من مصادرها ، فخلال فقرة من خمسة أسطر فقط اعطت الكاتبة رقمين مختلفين بشأن نسبة الاراضي الزراعية العربية في العام ٦٦ — ٦٧ . ففي السطر الثالث ذكرت الكاتبة ان النسبة هي ٣ر٢١ ٪ من مجموع الاراضي المزروعة وفي السطر الخامس من الصفحة نفسها ذكرت انها ٨ر٢٠ ٪ . وبالعودة الى المصدر الاساسي وهو كتاب صبري جريس « العرب في اسرائيل » الجزء الثاني اتضح ان النسبة الاولى وهي ٣ر٢١ ٪ متعلقة بالعام ٦٠ / ٦١ واستعملتها الكاتبة خطأ في المرة الاولى بالنسبة للعام ٦٧/٦٦. بينما الرقم الصحيح هو الرقم الثاني وهو ٨ر٢٠٪ وهو الرقم المذكور في المصدر الاساسي الذي أخذت الانسة العامري منه معلوماتها ، ولم يلفت نظرها ان النسبة التي سجلتها لعام ٦٣ / ٦٤ هي نسبة نافرة وغير منسجمة مع نسبة العام السابق والعام اللاحق ، بحيث قفزت من ٧ر٢٠ ٪ عام ٦٢ / ٦٣ الى ٨ر٢٥ ٪ عام ٦٣ / ٦٤ كما لم يلفت نظرها هبوط مجموع الاراضي الزراعية من ٣ر٩٦٥ر٠٠٠ دونم عام ٦٣/٦٢ الى ٣ر٤٥٠ر٠٠٠ عام ٦٣ / ٦٤ اي بما قدره ٥١٥ر٠٠٠ دونم ، فاين (استهلكت) هذه المساحة وفي الوقت نفسه لم يلفت نظرها ان الاراضي الزراعية اليهودية فقط في ذلك العام كانت ٣ر٤٦٠ر٠٠٠ دونم اي أكثر من مجموع الاراضي الزراعية العربية واليهودية مجتمعة حتى بلغت ٣ر٤٥٠ر٠٠٠ دونم فقط ؟ هذه المفارقات لم تلفت نظر الكاتبة ونسيت ان حاصل جمع (٣ر٤٦٠ر٠٠٠) أراضي اليهود مع (٨٩٠ر٠٠٠) وهي اراضي العرب يساوي ٤ر٣٥٠ر٠٠٠ دونم وليس ٣ر٤٥٠ر٠٠٠ كما ذكرت الكاتبة ، ولو احتسبت النسبة على ضوء المساحة الاجمالية الجديدة ، لاتضح ان النسبة الحقيقية للاراضي الزراعية العربية هي ٥ر٢٠ ٪ وليس ٨ر٢٥ ٪ كما قالت الكاتبة في ص٠ ٢٤ . وكذلك فان حديث الكاتبة عن استمرار ارتفاع نسبة الاراضي حديث غير صحيح . فالحقيقة ان النسبة انخفضت لانها كانت ٧ر٢٠ ٪ (ص٠ ٢٥) في العام السابق لعام القياس . وبالمقابل فان حديثها عن « ان النسبة عادت للانخفاض فكانت ٨ر٢٠ ٪ عام ٦٦ / ٦٧ يجب ان يكون استمرت الزيادة ، لان ابسط قواعد الحساب تقول ان ٨ر٢٠ ٪ هي اكبر من ٧ر٢٠ ٪ .

وبلغ مجموع الاراضي المزروعة في الضفة الغربية عام ٥٢ ، ١٦٧٥١٦٧٠٣ دونمات (ص٠ ٢٥) ولكن الجدول الذي تثبته الكاتبة في الصفحة التالية مباشرة والمتعلق بالاراضي المزروعة عام ٥٢ يقول بأن الاراضي المزروعة ١ر٧٦٠ر٧٠٣ دونمات ص٠ ٢٦ . وبالرغم ان الفارق هو في حدود ٩٠٠٠ دونم فقط ، ولكن على « مساحة » صفحتين فقط من غير المقبول ان تضيق المساحة او تتسع بـ ٩٠٠٠ دونم .

وعندما تختتم الكاتبة فصلها تصر على تقديم بيانات خاطئة عندما تقول ان اليهود استطاعوا ان يسيطروا على ٨٠ ٪ من الاراضي الزراعية في فلسطين المحتلة بعد قيام دولة اسرائيل وبهذا لم يعد للعرب في كل فلسطين سوى ٣ر٦٥٧ر٠٠٠ دونم صالحة للزراعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة . ص٠ ٢٨ . واذا كانت اسرائيل تسيطر على ٨٠ ٪ والمتبقي للعرب هو ٢٠ ٪ فكم تساوي العشرين بالمائة هذه ، انها تساوي ٣ر٦٥٧ر٠٠٠ دونم صالحة للزراعة .وعلى ضوء هذه النسبة ، فكم اذن تبلغ مساحة الاراضي الزراعية ؟ انها تبلغ ١٨ر٢٨٥ر٠٠٠ دونم . وهذا الرقم المستخرج على ضوء نسب عنان العامري يبلغ ضعف الارقام التي اعطيت لمساحة الاراضي الزراعية في كل فلسطين في العام ١٩٤٥ (راجع ص٠ ١٨) . وفي الوقت نفسه فانها تساوي ما يزيد على ثلثي مساحة فلسطين ، او ما يزيد عن كل مساحة فلسطين عدا الصحراء الجنوبية فهل هذه النسبة صحيحة ، هل كل جزء من